

مدير الخدمات والجودة السياحية في وزارة السياحة محمد زهير أرضوملي؛

# تعديل العقوبات لتصل إلى ٤٠٠ ألف ليرة وتأمين أجهزة كاسحات الغذاء لفحص جودتها



المنشأة والخدمات التي تقدمها. وأكد أرضوملي أن هناك حالات ترفع إلى القضاء منها تقديم خدمات غير مرغوبة للمستهلك إضافة إذا كان هناك حالات تسمم، موضحاً أنه في حال ورود أية حالة تسمم يتم إجراء استبيان صحي عن الموضوع بالتعاون مع مديرية الصحة لمعرفة إذا كان هناك انتشار لهذه الحالات أو أنها محدودة.

وكشف أرضوملي عن تأمين أجهزة كاسحات الغذاء لفحص المواد الغذائية والتي تعطي ٩٠ بالمئة من النتيجة الصحيحة مهما كانت مادة الغذاء، وهذا ما يزيد الثقة بين المواطن والمنشأة السياحية بوجود هذه الأجهزة والرقابة الغذائية.

ولفت أرضوملي إلى أن قطاع السياحة جيد جداً بوجود اهتمام بالوزارة بقطاع الجودة وخصوصاً أن الفنادق وغيرها من المنشآت السياحية بدأت بعملية التجديد، مضيفاً: أبلغنا المنشآت إذا لم تكن المواصفات مطابقة سنضطر إلى خفض التصنيف.

ورأى أرضوملي أن العقوبات ليست رادعة وخصوصاً فيما يتعلق بموضوع النواحي السعرية، مشيراً إلى إعداد مشروع لتعديل الغرامات المفروضة وتم فيه توصيف الحالات بشكل أكثر.

وأوضح أرضوملي أن عقوبة عدم الإعلان عن الأسعار توجيه الإنذار بعدها من الممكن أن ترتفع العقوبة بعد التعديل من ٢٥ إلى ١٠٠ ألف ليرة في حال التكرار وفي حال كررها يمكن أن ترتفع إلى ٢٠٠ ألف وبعدها ترتفع إلى ٤٠٠ ألف مع إغلاق المنشأة.

وفيما يتعلق بموضوع الإيرادات من الرسوم والضرائب أكد أرضوملي أنها ارتفعت ثلاثة أمثال عن عام ٢٠١٥ وهذا يدل على تحسن في القطاع السياحي بكل أشكاله.

## تضاعف إيرادات الرسوم والضرائب 3 مرات عن العام 2015

وكشف أرضوملي عن إغلاق ١١٤ منشأة سياحية نتيجة عدم التقييد بشروط الترخيص وأخرى متعلقة بموضوع المواد الغذائية، مشيراً إلى أن هناك العديد من المنشآت لا تعلن عن الأسعار ما يدفع الوزارة إلى إغلاق المنشأة لثلاثة أيام.

وشدد أرضوملي على موضوع الإعلان عن الأسعار باعتبار أنه حق وواجب على المنشآت لأنه من حق المواطن معرفة ماله وما عليه في هذا الموضوع، ضارباً مثلاً المواطن يدخل إلى منشأة سياحية وفي ذهنه أن يدفع مبلغاً معيناً إلا أنه يتفاجأ بفاتورة أكبر من المبلغ الذي خصصه من دون أن يعلم الأسباب.

وأشار أرضوملي إلى أن الوزارة في طور رصد السوق فيما يتعلق بموضوع المواد الأولية لإجراء دراسة عن الأسعار ومدى انعكاسها على موضوع الخدمة.

وفيما يتعلق بموضوع الضبوط أعلن أرضوملي عن ٧٦٥ ضبوطاً منظملاً بحق منشآت سياحية، مشيراً إلى ورود ٢٧٥ شكوى، مشيراً إلى أن أغلب الضبوط جاءت نتيجة عدم الإعلان عن المنشآت السياحية.

ولفت أرضوملي إلى أن هناك انخفاضاً في عدد الضبوط في الشهرين الماضيين نتيجة الإجراءات التي اتخذتها الوزارة منها الرقابة الوقائية والسرية التي تدخل إلى المنشأة سرياً للاطلاع على واقع الخدمة ومن ثم تقييم

وأكد أرضوملي أن الوزارة مهتمة في جودة الخدمات التي تقدمها المنشأة وأن تكون نظيفة، مشيراً إلى أن الوزارة تتعاون مع الجهات الأخرى للحفاظ على نظافة المنشأة مثلاً بعدم وجود البسطات أمامها والقضاء على ظاهرة السمسة إذا كانت موجودة إضافة إلى نظافة الشوارع وغيرها من الأمور الأخرى ليظهر محيط المنشأة بالجودة المطلوبة.

وأوضح أرضوملي أنه في حال لم يلتزم صاحب المنشأة بتجديد أو إصلاح منشأته فإن ذلك يعتبر مخالفة بالإخلال بالجودة والمواصفات المعتمدة من الوزارة، وعقوبتها ليست سهلة، من دون أن يحددها.

وتحدث أرضوملي عن توجه الوزارة نحو تطبيق الجودة السياحية داخل المنشأة وخارجها، مشيراً إلى أنه يتم مراعاة العلاقة بين الزبون وصاحب المنشأة إضافة إلى التشديد بموضوع الفواتير ومتابعة الأسعار المعتمدة من الوزارة إضافة إلى رفع وتيرة العمل الرقابي.

وأضاف أرضوملي: اتبعنا أسلوباً جديداً وهو الرقابة الوقائية والتي أثبتت نجاحها على أرض الواقع. موضحاً أنه تم تشكيل ضابطة في هذا الموضوع بلباس خاص بها مهمتها زيارة المنشأة وتقييمها وتشخص مواضع الخلل لمعالجتها ومن ثم ترشد أصحاب المنشآت السياحية لتجاوزها بإعطائهم مهلة زمنية محددة.

محمد منار حميجو

كشف مدير الخدمات والجودة

السياحية في وزارة السياحة محمد

زهير أرضوملي لـ«الوطن» عن ترخيص

لنحو ٨٠ منشأة سياحية للعمل خلال

العام الجاري (٢٠١٨) حث لوحظ

عودة نشاط الاستثمار للقطاع السياحي

وتحسنة مقارنة بالفترات السابقة.

وأعلن أرضوملي عن عودة الكثير من

المنشآت السياحية المغلقة إلى العمل من

دون أن يحدد عددها، موضحاً أن هناك

محاور تقريبا بالكامل عادت إلى العمل

مثل بلودان في ريف دمشق والزبداني.

ومنطقة صيدنايا إضافة إلى عودة أغلب

المنشآت في حلب إلى العمل.

ورأى أرضوملي أن عودة المنشآت

سوف تنعكس على المواطن، مضيفاً:

ندعم المنشآت للاستثمار ولكن في ذات

الوقت نطلب منها تقديم الخدمات

للمواطن وفق المواصفات المعتمدة.